

لابن سينا

الشفاء

(لِمنطقٍ)

٢ - المقولات

راجعته وقدم له

الدكتور إبراهيم مدكور

بمحقق الأساتذة

محمود محمد الحضيرى

الأب قنواى

سعيد زايد

أحمد فؤاد الإهوانى

وزارة الثقافة والإرشاد القومى

إدارة نشر التراث العربى

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

المقدمة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م

منسورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - إيران ١٤٠٥ هـ ق

الفهرس

صفحة

(١)	مقدمة للدكتور ابراهيم مدكور
(٢)	(١) المقولات الأرسطية
(٢)	(ب) نقلها إلى العربية
(٣)	(ج) مقولات ابن سينا
(٤)	١ - تبويبها
(٥)	٢ - واضع كتاب المقولات
(٦)	٣ - غرض المقولات
(٩)	٤ - عددها
(١٤)	٥ - خصائصها وعيانتها
(١٩)	٦ - الحل
(٢٠)	٧ - التقابل
(٢٢)	رموز المخطوطات

المقولات

المقالة الأولى

٣	الفصل الأول — فصل في غرض المقولات
٩	» الثاني — » في الألفاظ المتفكة والمتواطئة والمشتقة وما يجري مجراها
١٨	» الثالث — » في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال و يوجد في موضوع أو لا يوجد
٢٨	» الرابع — » في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع
٣٨	» الخامس — » في مزاجات تقع بين "قول على" و "وجود في" وأنها إلى أى شئ تنادى
٤٥	» السادس — » في إفساد قول من قال : إن شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهرًا من وجهين

المقالة الثانية

٥٥	» الأول — » في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة ، وتفهم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها
٦٣	» الثاني — فصل في أن العرض ليس بجنس للقسمة وتعقب ما قيل في ذلك

صفحة

- الفصل الثالث — فصل في تعقب أقوال من أوجب فيها نقصانا أو مداخلة ... ٦٦
- » الرابع — « في ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة من العشرة عمومًا يخلص أو خارجة عن العشرة وتتم القول في ذلك ... ٧٠
- » الخامس — فصل في تعريف حال عدد المقولات ... ٨٢

المقالة الثالثة

- الفصل الأول — فصل في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية ... ٩١
- » الثاني — فصل في الجوهر الأول والثاني والثالث ... ٩٥
- » الثالث — « في رسوم الجوهر وخواصه ... ١٠٢
- » الرابع — « في ابتداء القول في الكية ... ١١٣

المقالة الرابعة

- الفصل الأول — فصل في بيان القسمة الأخرى للكم وبيان الكم بالعرض ... ١٢٧
- » الثاني — « في خواص الكم ... ١٣٤
- » الثالث — « في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الأقدم وشرح ذلك الحد والإشارة المجملية إلى أقسام المضاف ... ١٤٣
- » الرابع — فصل في خواص المضاف ... ١٥٠
- » الخامس — « في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له بالإضافة أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة ... ١٥٥

المقالة الخامسة

- الفصل الأول — فصل في تعريف الكيفية وأقسامها الأول ... ١٦٧
- » الثاني — « في تعقب الوجوه التي قسم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة ... ١٧٤
- » الثالث — « في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والمكة والقوة واللاقوة ... ١٨١
- » الرابع — « في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة ... ١٨٦
- » الخامس — « في الكيفيات الاتقالية والاتقالات ... ١٩١
- » السادس — « في حل باقي الشكوك ... ١٩٧

المقالة السادسة

- الفصل الأول - فصل في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية ٢٠٥
- » الثاني - « في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكمية أو في الكيفية أو الوضع وغير ذلك وتعرف حال الخاتمة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً وبقاى الشكوك في هذا الجنس مع الأجناس الأربعة ٢١٣
- » الثالث - فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التى تجرى بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها ٢١٨
- » الرابع - فصل في حل شك يتعلق بمدخلة أنواع من الكيف وغيره لأنواع المضاف ... ٢٢٣
- » الخامس - « في ”الأن“ وفي ”متى“ ٢٢٨
- » السادس - « في باقى المقولات المشبهة ٢٣٣

المقالة السابعة

- الفصل الأول - فصل في المقابلات ٢٤١
- » الثاني - « في شكوك تلحق ما قيل في التقابل ٢٤٩
- » الثالث - « في التعبير عن أحكام وخواص في المتضادات ٢٦٠
- » الرابع - « في المتقدم والمتأخر ٢٦٥
- فهرس المصطلحات ٢٧٤

مقدمة

للدكتور ابراهيم مذكور

إذا كان الذهن يحلل ويفصل ، فإنه يحصر و يصنف ، فيجمع المؤلف ، ويباعد المختلف ، ويلم في اختصار شعث المتفرق . وهذه خطوة في سبيل البحث المنظم ، ومن هنا كان التصنيف في الأرجح من أولى المحاولات العلمية التي قام بها الإنسان . ولم يقف به عند المحسوسات ، بل جاوزها إلى المعقولات ، وحاول أن يقسمها إلى طوائف وأصناف . وما يلحظ لدى العلماء والفلاسفة من رغبة أكيدة في الجمع والتصنيف والحصر والتقسيم إنما هو صدى وتهذيب لهذا الاستعداد الفطري .

والتصنيف العلمي الدقيق عسير دائما ، وأعسر ما يكون إذا انصب على عالم الأفكار والمعاني ، ذلك لأن كشف الأساس الذي يقوم عليه ليس بهين ، لاسيما إذا أريد به أن يكون جامعا مانعا ، يشمل الأفراد الداخلة تحته كلها ولا يشمل شيئا سواها . وتكاد التصنيفات العلمية والفلسفية جميعها تكون مؤقتة ، تتغير من حين إلى حين ، بل ومن باحث إلى آخر ، ويكفي أن نشير إلى تصنيف العلوم الذي عولج غير مرة منذ التاريخ القديم ، ولا يزال غير مكتمل حتى اليوم .

(أ) المقولات الأرسطية

لاشك في أن مقولات أرسطو محاولة من محاولات التصنيف العسير ، فهي ترمى إلى ضرب من الخصر ، بل لوجودات أو للألفاظ أو للأجناس العليا على خلاف في ذلك ، ومن هنا كانت دقتها وتباين الرأي فيها . وقد لا يكون بين كتب أرسطو المنطقية ما أثّر حوله أخذ ورد مثل ” كتاب المقولات “ ، فشك في نسبته إليه ، واختلف في حقيقة ما اشتمل عليه هل هو دراسة منطقية أو ميتافيزيقية ، ونوقش عدد المقولات هل هي عشر أو أقل أو أكثر . وقد بدأت هذه الخلافات ولما يمض على موت المؤلف زمن طويل ، واستمرت في التاريخ القديم والمتوسط ، وامتدت إلى التاريخ الحديث والمعاصر . ويعيننا أن نتبّعها في العالم الإسلامي .

(ب) نقلها إلى العربية

” المقولات “ رابع أربعة من الكتب المنطقية التي اقترنت وتلازمت في بعض الثقافات الشرقية القديمة كالفارسية والسريانية ، بل وفي الثقافة اللاتينية في عصورها الأولى ، فعرفت معاً وترجمت معاً ، وهي المدخل لفرفوريوس ، والمقولات والعبارة والتحليل الأولى لأرسطو . وهكذا كان شأنها في الثقافة الإسلامية ، فكانت من أول ما ترجم من المؤلفات الفلسفية إلى اللغة العربية . ويظهر أن ” المقولات “ خاصة أخذ عن أصول مختلفة ، فعزّبه في تاريخ مبكر محمد بن عبد الله بن المقفع نقلاً عن الفارسية ^(١) ، وترجم

(١) P. Kraus, *Zu Ibn Al-Muqaffa'*, dans *Rivista*, XIV (1933), p. 1—20.

فما ترجم بعد ذلك من نصوص سريانية ^(١) ، ولم يقنع حنين بن إسحق بكل هذا ، بل أبى إلا أن ينقله رأساً عن اليونانية ^(٢) . ونقلت معه أيضاً بعض شروحه الأولى ، وعلى الأخص شرح الإسكندر الأفروديسي وفرفوريوس الصوري ^(٣) . وما إن عُرِبَ حتى أخذ النقلة والفلاسفة يتدارسونه ملخصين وشارحين ، وفي مقدمتهم إسحق بن حنين والكندی والفارابي ^(٤) ، بحيث لم ينتصف القرن الرابع للهجرة إلا وتوفرت فيه مادة غزيرة يرجع إليها الباحثون .

(ج) مقولات ابن سينا

عَوِّلَ فيها دون نزاع على ما كتب أرسطو ، إن في ” مقولاته “ أو في الجزء الرابع من كتاب ” ماوراء الطبيعة “ ، ولكنه أضاف إلى ذلك مادة أغزر وتفصيل أعم وأشمل ، تأثر فيها بما انتهى إليه من دراسات الشراح السابقين يونانيين كانوا أو إسلاميين . ومقولاته على كل حال ليست شرحاً ولا تعاقباً على المقولات الأرسطية ، وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض جوانبها الهامة .

(١) Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris, 1948, p. 43.

(٢) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ليبك ، ١٣٢٠ هـ ، ص ٣٥ ، وانظر أيضاً :

Zenker, *Kitāb al-Maqālat* dans *Aristotelis Categoriae...*, Lipsiae, 1846.

(٣) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨

١ - تبويبها :

قسمها ابن سينا إلى سبع مقالات ، وتحت كل مقالة عدة فصول . والمقالتان الأوليان أشبه ما يكون بمقدمة للموضوع ، يعالج فيهما الغرض من الكتاب ، وحقيقة المقولات ، وعددها ، ونظرية الجمل . وفي المقالات الأربع التالية يحلل المقولات العشر مقولة مقولة ، بادئا بالجوهر وخاتما بمتى ، وهو تحليل غير متعادل تبعا لأهمية كل مقولة ، فبينما يقف على الكيفية نحو مقالتين وعلى الجوهر نحو مقالة ، يعرض للمقولات الباقية في نحو مقالة واحدة . وتعتبر المقالة السابقة والأخيرة ملحقا للبحث ، وقد وقفها على المتقابلات المختلفة . وابن سينا ، وإن كان مشهودا له بدقة التبويب ^(١) ، لم يوفق له هنا تماما ، فيوزع في غير ماداع الكلام في المقولة الواحدة على أكثر من مقالة ، فضلا عن تداخل الفصول بعضها في بعض .

ومهما يكن من أمر فتبويبه يحاكي تبويب أرسطو وإن اختلف عنه ، ذلك لأن مقدمته تقابل الجزء الأول من المقولات الأرسطية الذي سمي ” ما قبل المقولات “ (Antepredicaments) ، وملحقه يقابل الجزء الأخير منها المسمى ” ما بعدها “ (Postpredicaments) ، وما بينهما صلب الموضوع . ويمنح المقولات عناية متفاوتة على نحو ما صنع المعلم الأول ، وإن زاد عليه أنه قرأه في ضوء شراحه ، فلم يقنع بأن يعرض وجهة نظره فحسب ، بل حرص على أن يرد على خصومه .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص (١٤) .

٢ - واضع كتاب المقولات :

شك منذ زمن مبكر في أن أرسطو هو واضع هذا الكتاب ، وأيد ذلك بحجج مختلفة ، أخصها أنه لا يشمل على دراسة ناضجة نضج المؤلفات الأرسطية الأخرى ، وأن جزءه الأخير " ما بعد المقولات " لا يبدو وثيق الصلة بصلب الموضوع ^(١) . وقد ترمى هذا الشك إلى العالم العربي ، وردده بعض الباحثين وإن أجمعوا على صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو . وعلى هامش مخطوط " الأرجانون " ^(٢) المشهور ، نجد مثلاً تعاقبا طويلا للحسن بن سوار المنطقي وأحد النقلة عن السرياني في القرن الرابع للهجرة . ويعرض فيه لواضع كتاب المقولات مرددا بعض الاعتراضات التي جرت على لسان الرواقين وشرح مدرسة الاسكندرية ، ومفندا إياها واحدا واحدا ، ومثبتا أن الكتاب أرسطي في شكله وموضوعه ^(٣) .

ولم يرق هذا الشك إلى شيء في نظر ابن سينا ، بدليل أنه لم يقف عنده ، ولم يعره أية أهمية . والواقع أن فلاسفة الإسلام لم يشغلوا كثيرا بالبحث عن صحة نسبة الكتب إلى واضعيها ، مع أن شرح اليونان سبقوهم إلى ذلك ، ويظهر أنهم أخذوا رواية استرابون وفلوطرخس - على ما فيها

(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934 p.78—79.

(٢) لست في حاجة أن نشير إلى أهمية هذا المخطوط الذي يرجع إلى أوائل القرن الحادي عشر الميلادي والموجود في المكتبة الأدلية بباريس ، ويعد وحيدا في بابهِ ، وقد لفت نظر الباحثين منذ زمن ، وأخذت عنه جامعة القاهرة نسختين ، ونشره الدكتور عبد الرحمن بدوي أخيرا .

(٣) Manusorit arabe No. 2346. fol. 157;: Madkour, op.cit., p. 78;: Khalil Georr, op. cit., p. 363-64.

من ضعف — عن حفظ كتب أرسطو ونقلها حجة مسلمة^(١) . ومع هذا لم يفت ابن سينا أن يشير إلى ما انتهى إليه التحقيق العلبي الحديث من أن ” المقولات “ يعد بين الكتب التي وضعها أرسطو في شبابه ، ويقول صراحة : ” ولتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للشدة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي^(٢) “ .

٣ — غرض المقولات :

ليس بيسير تحديد طبيعة نظرية المقولات الأرسطية ، فهي في آن واحد دراسة للجوهر وأعراضه ، ومحاولة لخصر الأجناس العليا ، وفي ذلك ما يربطها بما وراء الطبيعة والمنطق معا ، وتديما قالوا إنها همزة الوصل بين هاتين المادتين . إلا أن هذا الشيوخ نفسه كان مثار جدل بين شراح أرسطو وأتباعه : فقريق يرى أنها بحث ميتا فزيق خالص ، وآخر يؤكدها دراسة منطقية صرفة . وابن سينا من الفريق الأول ، ويلتقي في هذا مع هاملتون وزيلر من المحدثين . وعنده أن المقولات تنصب على الأمور الموجودة في المذهب أو في الخارج ، وبذا تدخل في نطاق الميتافزيق الذي يدرس الموجود من حيث هو موجود ، وأرسطو نفسه وقاها حقها في الجزء الرابع من كتاب ” ما وراء الطبيعة “ . ولا يضير المنطق في شيء أن نغفلها فيه ، وربما كانت المفردات الخمسة التي جمعها فرفوروريوس في ” مدخله “ ألصق به منها . وحتى القول بأنها تصنيف

(١) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٩ — ٣٠

(٢) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٨٩

للاجناس العليا لا يدينها منه أكثر من غيرها، وذلك لأنه يعنى بالمعاني الكلية على اختلافها ، ودارسه يستطيع الانتقال من الألفاظ المفردة إلى القضايا وأقسامها ، ثم إلى القياسات، والتحديدات وأصنافها، دون أن يشعر بأى فراغ أو نقص . حقا إنا نستطيع أن نستعين بالمقولات فى صناعة التحديد ، لأن معرفة خصائص كل مقولة تعين على تعريف ما يدخل تحتها ، ولكن هذا لا يقتضى أن نفرد لها بحثا مستقلا ، وفى الإمكان إلحاقها بنظرية التعريف نفسها ^(١) .

وأئى لنا أن ندرس المقولات فى المنطق، ودرسها يتطلب أن نعرف خواص كل منها ، وأنها عشر لا محالة ، وأنها غير متداخلة، وأن الأولى جوهر والتسعة الباقية أعراض له . وكل ذلك لا يعين المنطق على فهمه فى شىء ، وإن ذكر فيه فإنما يذكر على أنه فروض مسلمة لا دليل عليها ، وبيانات مجتلبة من علوم أخرى . ما أجدرها أن تبقى فيها ، وذكرها لا يخلو من الخلط والتشويش ^(٢) .

ولا يغير الموقف فى شىء أن يقال إنها تدرس هنا من حيث دلالة الألفاظ المفردة عليها ، لأن البحث فى الألفاظ لذاتها من صناعة اللغويين . على أن الدال والمدلول مقترنان ، ولا سبيل إلى فهم اللفظ دون فهم معناه . وإصرار بعض الشراح على أن المقولات من ناحية دلالة الألفاظ عليها بحث منطقي تكلف بحث أدى إلى كثير من التبدل والتحير ^(٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤ - ٦

(٢) » » ، ص ٦ - ٧

(٣) » » ، ص ٧ - ٨

وبرغم هذا الجدل الطويل ينتهى ابن سينا إلى نتيجة غير مرتقبة، ويقرر :
” وأما نحن فنقول ما قلناه ، ثم تتبع منهج القوم وعاداتهم ، شئنا أو أبينا “^(١) .
ويحرص على أن يختم ” كتاب المقولات “ بهذه العبارة : ” فليكن ما قلناه
فى أمر قاطيغوريوس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر
الذى أوردناه أيضا فضلا “^(٢) .

على أنه لم يلتزم منهج السلف إلا فى ” كتاب الشفاء “ ، أما فى كتبه
الأخرى فقد أخذ يتخلل منه شيئا فشيئا ، فى منطق ” النجاة “ لا يعرض
للمقولات إلا فى ثنايا نظرية التعريف على نحو ما أشار إلى ذلك من قبل ^(٣)
وفى منطق ” الإشارات “ يغفلها إغفالا تاما . وقد تأثر به من جاءوا بعده ،
وعلى رأسهم الغزالي الذى لم ير أية حاجة إلى ذكرها فى معظم كتبه المنطقية .
ولم يخرج على هذا إلا ابن رشد الذى يرى فى المقولات جزءا متما للناطق ،^(٤)
ويستنكر أى تغيير فيما سلكه المعلم الأول . وانتهى الأمر بالباحثين المتأخرين
أن وقفوا عليها دراسات مستقلة ، كمقولات السجاعي والبيدي ^(٥) ، على نحو
ما صنع بوتز وأبلت من المحدثين ^(٦) .

(١) المصدر السابق ، ص ٨

(٢) ، ، ص ٢٧٣

(٣) ابن سينا ، النجاة ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ ، ص ١٢٦ وما بعدها .

(٤) ابن رشد ، تلخيص كتاب المقولات ، بيروت ١٩٣٢ ، مقدمة بويج ، ص ٩ — ١٠

(٥) الطائر ، حواشى على المقولات ، القاهرة ١٩٢٠

(٦) Bonitz, *Über die Kategorien des Aristoteles*, Vienne 1853; Apelt, *Kategorienlehre des*

Aristoteles, dans *Beiträge zur Gesch. der griech. Philos.*, Leipzig 1891.

وإننا لتتفق مع ابن سينا على أن الشراح الأول أضافوا إلى نظرية المقولات
 الأرسطية دراسات لا تمت إلى المنطق بصلة، وتتفق معه أيضا على أنها، وهي
 تقوم على الجوهر وأعراضه، وثيقة الصلة بالميتافيزيقى. ولكننا نختلف معه
 فى أنها منقطعة الصلة بالمنطق، ذلك لأنها، وهي تصنيف للأجناس العليا،
 تدور حول الكلى الذى يعد عماد البحث المنطقى. هذا إلى أن المقولة،
 فى مدلولها اللفظى، ما يحمل على غيره، فهى معنى صالح لأن يكون محمولا. وقد
 لاحظت أبلت بحق أن نظرية المقولات ترمى إلى حل مشكلة الحمل التى كانت
 مثار جدل بين الميغاريين^(١). ولا شك فى أن المحمول جزء أساسى فى القضية
 والقياس، وبذا يجد "كتاب المقولات" مكانه الطيبى قبل "كتاب العبارة"،
 وابن سينا نفسه يقف فيه على الحمل أكثر من فصل^(٢). ومن المسلم به
 أنا لانهرف لدى أرسطو الميتافيزيقى الخالص، ولا المنطقى الخالص، بل تختلط
 المادة بالصورة، والحسى بالعقلى.

٤ - عددها :

لم ينص أرسطو صراحة على عدد مقولاته، بل عرض لها فى مناسبات
 مختلفة ذاكر بعضها ومهملا بعضها الآخر، ولم يصل بها إلى عشر إلا فى كتابي
 "المقولات" و"الجدل". ولكن تلاميذه وأتباعه اعتبروا هذا الرقم مقدسا،
 وذاذوا عنه بكل قواهم، وخاصة ضد الرواقيين الذين وقفوا بالمقولات عند

(١) Apelt, *Beitraege*, p. 124.

(٢) ابن سينا، المقولات، ص ١٨ - ٢٦، ٣٨ - ٤٥

أربع فقط. وابن سينا في إخلاصه لأرسطو يرى هذه القداسة ويدافع عنها. ولصحة هذا العدد لابد له أن يثبت أولا أن المقولات غير متداخلة وأن كل واحدة منها قائمة بذاتها ، وثانيا أن ليس ثمة أجناس عالية أخرى وراعاها .

فاما أنها غير متداخلة فذلك لأن لكل واحدة دلالة خاصة تختلف عن الأخرى ، وأخطأ من زعم أنها أربع فقط هي الجوهر والكم والمضاف والكيفية ، على اعتبار أن المضاف يعم البواقي ^(١). ذلك لأن المضاف الحقيقي لا يحمل على واحدة منها حمل الجنس على أفرادها، بل إن وجد فيها فإنما يوجد على أنه مجرد علاقة ونسبة ^(٢). ومن ذلك قولهم إن مقولتي الفعل والانفعال تدخلان في مقولة الكيفية، وهو مردود لأن التكيف والتكيف غير الكيفية ^(٣)؛ أو أنهما تجتمعان في مقولة الحركة ، وهو باطل أيضا لأن من الثابت طبيعيا أن الحركة ليست بفعل ولا يوصف بها فاعل ^(٤) .

وأما أن هناك أمورا لا تدخل فيها، فنأخصها الحركة التي لا تقف عند مقولة واحدة ، بل تناول الكيف والكم والأين ؛ والوحدة مبدأ العدد ؛ والنقطة مبدأ الخط ؛ والهوى والصورة ، وهذه تباين المقولات جميعها ^(٥) . وقد أجهد المشائيون أنفسهم في ردها إليها ، وجهد معهم ابن سينا في أن يعيد ما قالوه، وإن كان لا يؤمن به أحيانا أولا يرى له ضرورة . فهو يذهب

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦

(٢) » » ، ص ٦٧

(٣) » » ، ص ٦٩

(٤) » »

(٥) » » ، ص ٧٠

إلى أنه لا يضير المقولات في شيء أن تكون هناك أمور لا تدخل فيها؛ وإنما الذى يضيرها أن تكون هناك أجناس عليا أخرى إلى جانبها . لأنه لا مانع عقلا من أن يكون هناك أفراد لا أنواع لها ولا أجناس ، مادام كل واحد منها قائما بذاته ، ولا يوجد فرد آخر يشاركه في خصائصه . وضرب لذلك مثلا أن يقال : لا يوجد في هذا الإقليم إلا عشر مدن ، مع وجود طوائف البدو متفرقة هنا وهناك ، فإن وجودها لا يغير صدق هذه القضية في شيء .^(١) على أنه ليس بعزيز علينا أن نرد العدد والنقطة إلى مقولة الكم ، والهيولى والصورة إلى مقولة الجوهر؛ وهذا ما بذل فيه ابن سينا جهدا طائلا ، مستعينا بدراساته الرياضية والطبيعية العميقة^(٢) .

ومع ذلك مقولات أرسطو أضعف من أن تقوى على النقد والمعارضة، فالكم والكيف — وهما من دعائهما — ليسا منفصلين تمام الانفصال ، ذلك لأن الكم يكاد يكون ضربا من الكيف ، والصفات العددية، أو ” الصفات الكمية “ كما تسمى ، كم صريح . ومن جهة أخرى؛ أليس الكم من مكونات الجوهر؟ أو ليس الفعل والانفعال من باب المضاف . وباختصار وقع المشائيون جميعا ، وهم يدافعون عن عدد المقولات ، في خطأ جوهرى واضح، ذلك أنهم اعتبروا العشرة عددا لا مناص منه ، وحاولوا ما استطاعوا أن يردوا كل اعتراض يرمى إلى زيادته أو نقصه ، وكان الأجدر بهم أن يثبتوا أولا

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧١

(٢) > > ، ص ٧٢ — ٧٧

مبرراته ومقتضياته ، وإلا أضخى تمسكهم به ضرباً من التقديس الذى لا يعتمد على قرار كنسى ، إذا ساغ لنا أن نستعمل تعبير برنتل المشهور^(١) !

ويتفق فلاسفة الإسلام جميعاً مع ابن سينا فى الأخذ بهذا العدد والدفاع عنه . ويلجأ إخوان الصفاء فى ذلك — كعادتهم — إلى صورة رمزية لا يبعد أن يكونوا قد حاكوا فيها الرواقين ، فيشبهون المقولات العشرة فى أنواعها وأفرادها ببستان فيه عشر شجرات ، وفى كل شجرة عدة فروع ، وعلى كل فرع عدة غصون ، وعلى كل غصن عدة قضبان ، وعلى كل قضيب عدة أوراق ، وتحت كل ورقة عدة ثمار ، ولكل ثمرة طعم ولون ورائحة لا تشبه الأخرى ، ومن أُلِّمَ بالمقولات العشرة أصبح كصاحب هذا البستان الذى يحيط بما فيه من نظرة واحدة^(٢) . ويعتق ابن رشد فى احترام نظرية المقولات الأرسطية ، ويرى أن عددها فوق النقد والملاحظة^(٣) . ولا بن سبعين ، صوفى وفيلسوف القرن الثالث عشر ، مراسلات مع فردريك الثانى ملك صقلية يرد فيها على بعض أسئلة وجهها إليه ، وفى رده على عدد المقولات يجيب بأن البحث فيه لا معنى له ، لأن المقولات نفسها إنما هى حصر للوجودات على اختلافها ، فالطبيعة هى التى أملت عددها^(٤) . وفى هذا التراسل ما يدل على أن هذه المشكلة شغلت الأذهان فى القرون الوسطى لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

(١) Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig 1855 – 1870, T. 1, p. 206 – cf. Apelt, op. cit., p. 160.

(٢) إخوان الصفاء : رسائل ، القاهرة ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠

(٣) ابن رشد ، تلخيص المقولات ، ص ١٢

(٤) Mehren, Ibn Sab'in, *Correspondance avec l'empereur Frédéric II dans Journal asiatique* 1879, p. 392.

وإذا كان فلاسفة الإسلام قد أخذوا بعدد المقولات ، فإن هناك فريقا استنكره، ونعني به أنصار نظرية الجوهر الفرد من المتكلمين . وهؤلاء، في رفضهم للصورة والهوى الأرسطية ، حاولوا أن يكونوا العالم من جواهر فردة يخلقها الله دون انقطاع ، وهي منفصلة دائما ولا تكون في تلاقيها أى مركب .^(١) واذن ليس ثمة خط ولا سطح ولا كم متصل ولا منفصل ، ولا زمان ولا إضافة ، وكل ما هنالك جواهر فردة متحركة باستمرار^(٢) . فالمقولات ثلاثة لا عشرة ، وهى الجوهر ، وأعراضه التى يجمعها الكيف ، والأين الذى يتحرك فيه .

أما المقولات الأخرى فهى مجرد مظاهر واعتبارات ذهنية ، فالخطوط والسطوح التى تبدو أمامنا ليست إلا أمورا وهمية ، والزمان مجرد ارتباط الوقائع فى الزمن ، وفى المضاف يجب أن نفرق بين الذات والموضوع ، والأولى فقط هى مصدره ، ولا يمكن تصور إضافة بمعزل عن الزمن ، وإلا استلزمنا إضافة أخرى إلى ما لا نهاية^(٣) . وفى هذا ما يكفى للتدليل على ما فى نقد المتكلمين لمقولات أرسطو من طرافة وأصالة، ذلك لأنه يعتمد على ذاتية غير مألوفة لدى القدامى . وتبدو هذه الذاتية بوضوح فى تحليلهم

(١) Madkour, *La place d'Al Fārābī*, Paris 1934, p. 49—50.

(٢) الطائر ، حواشى على مقولات السجاسى ، القاهرة ١٣١٣هـ ، ص ١٢ ،

(٣) Schmœlders, *Essai sur les écoles philos. chez les Arabes*, Paris, 1842, p. 161.

لفكرة المضاف ، ذلك التحليل الذى يذكرنا بـرادلى بين المعاصرين .^(١) حقا إن الرواقين سبقوهم إلى القول بأن الإضافة تتطلب عملا ذهنيا ، ولكنهم لم يتعمقوا تعمقهم^(٢) .

هـ - خصائصها ومميزاتها :

لم يلتزم أرسطو ترتيبا ثابتا فى سرد مقولاته ، فتارة يقدم الكمّ على المضاف والكيف ، وتارة يؤخره عنهما . وقد سردها فى " كتاب المقولات " على النحو الآتى : الجوهر ، والكمّ ، والمضاف ، والكيف ، والأين ، ومتى ، والوضع ، والملك ، وأن يفعل ، وأن يفعل .^(٣) ثم أخذ يشرحها شرحا غير متعادل ، فلم يقف طويلا عند الستة الأخيرة ، بحجة أنها واضحة . وعنى عناية خاصة بالأربعة الأولى ، فعرفها وقارن بعضها ببعض ، وبين خصائصها . والجوهر فى رأيه هو دعائمها جميعا ، ولعله نجح فى ذكر مميزاته أكثر من غيره ، أما الثلاثة التالية فقد درسها دراسة ناقصة معولا على العرف الدارج ، وتلك سنة مألوفة لديه ، وتتلخص فى محاولة توضيح المعانى الفلسفية ، الدقيقة فى ضوء الاستعمال الشائع^(٤) .

(١) Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893 p. 25.

(٢) Van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. V.

(٣) Aristote, *Catégories*, Ch. IV.

(٤) Apelt, *Beitraege*, p. 134.

وقد أخذ الشراح بهذا المنهج، فالتزموا ترتيب "كتاب المقولات"، وجهدوا في تعليل عدول أرسطو عنه في مؤلفاته الأخرى، وأطالوا حيث أطال، وسكتوا حيث سكت. ولم يخرج ابن سينا عن ذلك كثيرا، فعرف الجوهر بأنه مالا يوجد في موضوع^(١). وذكر من خواصه أنه المقصود بالاشارة^(٢)، وأنه لا ضد له^(٣)، وقسم الجواهر إلى أول وثانية وثالثة، والجواهر الأولى هي الأشخاص، وهي بلا شك أدخل في باب الجوهر، والثانية والثالثة هي الأجناس والأنواع^(٤).

وعلى عكس الجوهر لا يقوم العرض الا بغيره؛ وتدخل تحته المقولات التسع الأخرى.^(٥) وهنا يقف ابن سينا طويلا، ليبين ما إذا كان العرض جنسا وهي أنواع له.^(٦) ويرد على من قال إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوها من وجهين^(٧). ويرجع هذا مرة أخرى إلى الخلاف في طبيعة نظرية المقولات، فان كانت تصنيفا للكليات فمن الممكن أن يكون كلياً محمولا في قضية وموضوعا في أخرى. وإن كانت تعريفا كاملا للوجود كما يقولون فإنما تنصب على

(١) ابن سينا، المقولات: ص ٩٢

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣

(٣) » » ، ص ١٠٥

(٤) » » ، ص ٩٥ — ١٠٢

(٥) » » ، ص ٢٨ — ٣٨

(٦) » » ، ص ٦٣ — ٨٢

(٧) » » ، ص ٤٥ — ٥١

الجوهر وأعراضه ، ولا يمكن أن يكون العرض جوهرًا بحال ، ومن هنا جاء الخلط بين المحمول والعرض ، بل بين المنطق والميتافيزيق .

ويلاحظ ابن سينا أنه جرت العادة بذكر الكمية فوراً بعد الجوهر ، لأن وجودها أعم من الكيفية وأصح من المضاف ، وقد تذكر أمور أخرى لتبرير ذلك ، ” ولكننا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط ^(١) “ . والكم ضربان : متصل أو مالا جزائه وضع كالخط والسطح والجسم ، ومنفصل أو ما ليس لأجزائه وضع كالعدد ^(٢) . وأما الزمان والقول فلا يسلم ابن سينا بأنهما من الكم المنفصل ، ملاحظاً أن المعلم الأول جاري فيهما المشهور دون تحقيق ، وقد وقع في هذا غير مرة في ” كتاب المقولات “ ، كما فعل في تفصيل الحركة وبعض خواص المضاف ^(٣) . ومن أخص خصائص الكمية أن لها بذاتها جزءاً ، وأنها تحتل التقدير ، وتقبل المساواة واللامساواة ، وقد يضيفون إلى ذلك أنها لا تقبل التضاد ، ولا الأشد ولا الأضعف ^(٤) .

ويجىء المضاف بعد الكمية ، وللشرح في ذلك تخريجات أظهرها أضعفها ، وهو أنه أوثق صلة بها منه بالكيفية ^(٥) . والمضاف هو المقول

(١) المصدر السابق ، ص ١١٢

(٢) » » ، ص ١١٦

(٣) » » ، ص ١٢٤

(٤) » » ، ص ١٣٤ — ١٤٣

(٥) » » ، ص ١٤٣

بالقياس إلى غيره ، وتصوره يقتضى تصور أمر آخر^(١) . فلا يمكن إدراك السقف إلا ومعه الحائط الذى يقفه ، ولا الأكبر بدون الأصغر^(٢) . ويكاد يعرض للمقولات جميعها كالأب والابن فى مقولة الجوهر ، والكبير والصغير فى مقولة الكم ، والساخن والبارد فى مقولة الكيف ، والعالى والسافل فى مقولة الأين ، والقديم والحديث فى مقولة الزمان^(٣) . ولكل مضاف حقيقى مضاف إليه كالسيد والعبد ، والضعف والنصف ، والمتضايقان متلازمان فى الغالب وجودا وعدما ، وقد لا يتلازمان كالمعلوم والمحسوس اللذين يسبقان العلم والحس^(٤) . ولتوضيح فكرة الإضافة توضيحا كافيا يحيل ابن سينا على الميتافيزيقى^(٥) ، والواقع أنها ليست هينة ، فإنا إذا انتزعنا من الأشياء جميع علاقاتها لم يبق لها وجود ، وإذا كانت الإضافة مصدر الوجود فما قيمة الأشياء فى ذاتها ؟

ولا يرتضى ابن سينا تعريف أرسطو للكيفية بأنها ما يقع فى جواب كيف ؟ لأن الموضوع أيضا يقع فى جواب هذا السؤال^(٦) ، ولا تعريفات أخرى ذهب إليها الشراح من أنها ما يقال به للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة^(٧) ، ولا أنها

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٤

(٢) > > ، ص ١٤٥ — ١٤٦

(٣) > > ، ص ١٤٨

(٤) > > ، ص ١٥٠ — ١٥٢

(٥) > > ، ص ١٤٣

(٦) > > ، ص ١٦٧

(٧) > > ، ص ١٦٨ — ١٧١

هيئة قارة في الموصوف بها ويمكن تصورها دون مراعاة نسبة إلى شيء آخر. ^(١) ويقنع مع هذا بأن يقول إنها كيف يقع على صور أربعة هي الأقسام المشهورة التي قال بها أرسطو من قبل ، وهي أنها ملكات وحالات ، أو منها ما يكون بالقوة وما يكون بالفعل ^(٢) . ويبيلى بلاء شديدا في مناقشة هذه الأقسام ، مبينا تداخلها وعدم دقتها ^(٣) ، ثم ينتهى به المطاف إلى الأخذ بها وشرحها قسما قسما ^(٤) . وتلك ظاهرة كثيرا ما لوحظت عليه في "كتاب المقولات" ، فيبدأ ناقدا ويختم مسلما ، وكأنما يشعر بحيرة لا يجد السبيل إلى الخروج منها . وقد لاحظ أرسطو أنه في اللغات، الزاكية يشتق من اسم الكيفية الوصف المقابل ، كالبياض والأبيض ، العدالة والعدل ^(٥) ، ويطبق ابن سينا هذا على العربية والفارسية اللتين يعرفهما جيدا ^(٦) .

ويتمهل الأستاذ الرئيس أكثر من أرسطو في شرح المقولات الستة الباقية ، وإن كان لم يوفها حقها . فالأين كون الشيء في مكان كفوق وتحت ، وهو أشبه ما يكون بالكيفية ^(٧) . ومتى نسبة الشيء إلى الزمان ، كقولهم حدث وقت الزوال ، وعام كذا ^(٨) . ويشير الإسكندر الأفروديسى ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٧١ - ١٧٢

(٢) > > ، ص ١٧٢

(٣) > > ، ص ١٧٤ - ١٨٠

(٤) > > ، ص ١٨١ - ١٨٥

(٥) Aristote, *Catégories*, 27 b, 11.

(٦) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١٨

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٢٨

(٨) > > ، ص ٢٣١

أو فاضل المتأخرين كما يسميه ابن سينا ، إلى ” المتى الخاص “ الذي ينصب على زمن محدود ، ولا يرى فيلسوف الإسلام ضرورة لهذا التخصيص ^(١) . والوضع كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف والموازاة ، كالقيام والقعود والاستلقاء ^(٢) . والملك ، أو الحدة كما يسميها ، مقولة في رأيه غير واضحة ، ويقرر أنه لم يتفق له حتى الآن فهمها ، ولم يجد أنواعا تدخل تحتها ، ويحيل على من زعموا أنها كون الجوهر في جوهر آخر يشملها وينقل بانتقاله كالتسلح والتزين ^(٣) . وأما مقولة أن يفعل وأن يفعل فتدلان على نسبة الجوهر إلى أمر لم يكن فيه من قبل كالتسخين والتسخن ، ويفضل ابن سينا هذه الصيغة على صيغة الفعل والانفعال ^(٤) ، ولكنه لم يلتزم ذلك في كتبه الأخرى ^(٥) .

٦ - الحمل :

لم يقف الجدل الأثيني في أنحرىات القرن الخامس قبل الميلاد عند حد ، فأنكر السوفسطائيون الفضيلة والمعرفة ، ورفض الميغاريون إمكانيات الحكم . وهؤلاء خاصة هم الذين عناهم أفلاطون في محاوره ” السوفسطائي “ ، وأرسطو في ” المقولات “ حين حاولا إثبات الحمل . ويسلم الميغاريون بوجود المعاني

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٢

(٢) » » ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤

(٣) » » ، ص ٢٣٥

(٤) » » ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦

(٥) ابن سينا ، النجاء ، ص ١٢٨

والكليات ، ولكنها في نظرهم منفصلة ومميزة دائماً ولا صلة بينها . وإذا انتفت هذه الصلة انتفت القضية والحكم ، وانتفى المنطق جميعه . ولذلك حرص أرسطو في مقدمة " المقولات " على أن يعقد فصلاً يبين فيه ما يحمل وما يحمل عليه ، فالأشخاص يحمل عليها ولا تحمل ، والأجناس والأنواع تحمل ويحمل عليها ، ويصدق على الموضوع كل ما يصدق على المحمول^(١) .

ويعتبر هذا الفصل دعامة ما رده المشائون جميعاً في نظرية الحمل ، ولا يكاد ابن سينا يخرج عليه ، فيقرر أن كل ما يقال على موضوع يجب أن يكون كلياً^(٢) ، وأنه إذا كان المحمول يقال على موضوع فإن العرض يوجد في موضوع^(٣) ، وإذا حمل شيء على موضوعين كان وسطاً بينهما^(٤) ، والحمل ضرب من الوصف ومن الجائز أن تنطبق صفة واحدة على أمرين مختلفين^(٥) .

٧ - التقابل :

في عالم الواقع صور شتى من التعارض ، فهناك الشمال واليمين ، والحر والبرد ، والأبيض والأسود . ويشعر الذهن أيضاً بقلق وحيرة حين تصطدم الحقيقة بالخيال ، ويتباين النظرى والعملى . لهذا لم يكن غريباً أن يستلقت التقابل أنظار المفكرين الأول ، فالبحوث الطبيعية السابقة لسقراط

(١) Aristote, *Catégories*, Ch. 2.

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٢

(٤) ، ، ص ٣٨

(٥) ، ، ص ٤٢

تكاد تقوم على فكرة التضاد ، وتذهب إلى أن التغير انتقال من طرف إلى طرف ومن ضد إلى ضد . والإيليه في جملتها تلخص في تعارض بين الوجود واللا وجود ، وهذا ما أوحى في الغالب بمبدأ عدم التناقض الذى يعد دعامة المنطق الأرسطى . والجدل الأفلاطونى تطبيق طريف ودقيق لفكرة التقابل ، وقد بلغ قمته في محاوره ” بارمنيدس “ حيث يدعو الننى للإثبات ، وينتقل الحوار من ضد إلى ضد .

وقد شاء أرسطو أن يجمع المتقابلات ويوازن بينها ، ويكون منها نظرية شاملة . وعرض لها في موضعين :

(١) الفصل الخامس من الجزء الأول من كتاب ” ما وراء الطبيعة “.

(٢) آخر كتاب ” المقولات “.

وتنحصر في أربعة أنواع يرتبها ترتيبا تصاعديا على النحو التالى : المتضايقان ، والضدان ، والعدم والملكة ، والنى والإثبات . وقد يضيف إليها الكون والفساد ، والمتقدم والمتأخر ، والحركة والسكون ؛ إلا أن هذه ليست أنواعا قائمة بذاتها ، ويمكن ردها إلى الأولى . ونظرية التقابل هذه ، على ما فيها من جوانب ميتافيزيقية ولغوية ، ذات طابع منطقي واضح ، وقدر لها ضرب من النجاح لدى المناطقة القدامى والمحدثين .

أخذ بها ابن سينا ، ووقف عليها المقالة السابعة من ” مقولاته “ ، وحاول أن يشرح فيها أنواع التقابل الأربعة ، ويرد على الاعتراضات التى وجهت إليها . وإذا كان شرحه لم يخل من غموض وتعقيد ، فإن دفاعه قوى واضح .

”والتقابلان في رأيه هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد^(١)“. وهما إما متضايقان كالأب والابن ، أو ضدان كالزوج والفرد ، أو عدم وملكة كالعمى والبصر ، أو متناقضان كالفرس واللافرس^(٢) . وقد سبق له أن شرح الإضافة^(٣) ، ويلاحظ هنا بحق أن التقابل فيها يَنُّ لأنه أساس ماهيتها^(٤) . والضدان هما اللفظان اللذان يبعد أحدهما عن الآخر ما أمكن ، مع اجتماعهما في موضوع واحد ، فهما طرفان في جنس كالزوج والفرد والأسود والأبيض ، وإلا فلا سبيل لأن يتلاقيا إن لم يكن بينهما جامع يجمعهما برغم تباعدهما^(٥) . والعدم والملكة ، أو القنية كما يسميها ، صورة من صور الكيفية كما أشرنا إلى ذلك من قبل^(٦) . وتقابلهما يتم بفقدان الملكة في حينها ، ولا يكاد يجد المشائون له مثلا إلا العمى والإبصار لدى الرجل المهيأ لذلك^(٧) . والتناقض هو التقابل بين الإثبات والنفي ، وينصب على الألفاظ كحصان ولا حصان فلا يحتمل صدقا ولا كذبا ، أو على قضايا كزيد قاعد وزيد غير قاعد ، وهما حكمان إن صدق أحدهما فالآخر كاذب لا محالة ، وهذا هو التقابل الحق^(٨) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤١

(٢) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٣

(٣) » » ، مقدمة ص (١٦) — (١٧) .

(٤) » » ، ص ٢٤٤

(٥) » » ، ص ٢٤٧ — ٢٤٨

(٦) » » ، مقدمة ص (١٨) .

(٧) » » ، ص ٢٤٥

(٨) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٢

ويتساءل ابن سينا هل نحن أمام تصنيف مكتمل أم مجرد مجموعة من المتقابلات ؟ وبعبارة أخرى هل المتقابلات أربعة ^(١) أم غير أو تقبل الزيادة والنقص ؟ ويبدو عليه أنه كان يود أن يكون هذا التصنيف أدق مما هو عليه ، ويحاول ضبطه دون جدوى ^(٢) . ومع هذا يرى أن المتقابلات أربعة دون زيادة أو نقصان ، ويرد على من زعموا أن التصنيف الأرسطي غير مكتمل بحجة أنه لا يشتمل على تقابل العرض والجوهر ولا المادة والصورة ، ملاحظا أن الأولين يدخلان في التناقض ^(٣) ، ولم يجب عن الآخرين ، ويمكن ردهما إلى المتضايقين . ويذهب آخرون إلى أن الأضداد كلها من باب المضاف ، لأن الحرارة مثلا لا تكون كذلك إلا منسوبة إلى البرودة ، وإذن يكون التضاد نفس الإضافة أو نوعا منها على الأقل ^(٤) . وهذا غير صحيح ، لأن لكل ضد دلالة ذاتية قبل أن يكون ضدا ، والضدية نتيجة لهذه الدلالة ، وعننا ننشأ فكرة التضايق . وعلى هذا يمكن أن نقول أن المتقابلات كلها متضايقة على نحو ما ، لأن التقابل نفسه ضرب من الإضافة ^(٥) . وهنا يردد ابن سينا اعتراضا قديما لنيقوسترات ، ويجيب عنه على النحو الذي أجاب به سمبليقوس ، وهو أن الضدين من حيث الصورة متضايقان ، ومن حيث المادة غير متضايقين ^(٥) . والواقع أنه مع التسليم بأن في التضاد إضافة لا يصح القول بالغائه ولا بإدماجه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٢) > > ، ص ٢٤٥ — ٢٤٩ .

(٣) > > ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠ .

(٤) > > ، ص ٢٥٠ — ٢٥٤ .

(٥) Simplicius, *Catégories*, I, 18 et suiv.

فيها ، لأنه أحد صور التقابل الواضحة . ولا شك في أن تقابل النفي والإثبات هو أقوى تقابل ، ويبدو في التناقض أولا ، ثم في التضاد والعدم والملكة ، ولا يكاد يلحظ في الإضافة .

وفي نظرية التقابل الأرسطية نواحى ضعف لا تنكر ، فهي لا تقوم على أساس سليم ، وتتأرجح بين اللفظ والمعنى . وهذا عيب عام في منطق أرسطو ، فهمزة النفي مثلا (Alpha privatif) تساهم بنصيب في نظرية التقابل ، والأسماء المشتركة والمترادفة تقود إلى نظرية المقولات . هذا إلى أن دراساته الطبيعية عنيّ عليها الدهر ، و انتهت به إلى أخطاء كثيرة . ففكرة العدم والملكة لا تقوم على أساس علمي صحيح ، ونستطيع أن نلغى في يسر هذا النوع من التقابل . وبعض آرائه الميتافيزيقية غامضة ومعقدة ، ومن بينها فكرة الإضافة التي لم ينبجح في أن يوضحها توضيحا كافيا . ومع هذا يرجع إليه الفضل أولا في تحديد معنى التناقض والتضاد ، وهذا قدر لا جدال فيه من نظرية التقابل ، وهو ما بقي لدى المناطقة المحدثين والمعاصرين ، أمثال هملتون^(١) وكينز^(٢) . ويربط ثانيا تناقض المعاني بتناقض الأحكام ، وفي هذا يقول جوبلوت بحق : ” ليس ثمة تناقض حيث لا تكون قضية ، بل ولا تضاد ولا تقابل بوجه عام . ونظرية التقابل أوضح في منطق الأحكام منها في منطق المعاني ، لأن الأحكام المتقابلة في الثاني ليست ظاهرة بل مفترضة ومتضمنة^(٣) “ .

(١) Hamilton, *Lectures on Logic*, 2nd édit., London 1866. t. 1, p. 213-214.

(٢) Keynes, *Studies and exercises on Formal Logic*, 1st edit. Cambridge 1879, p. 30-33.

(٣) Goblou, *Traité de logique*, 5e édit., Paris 1929, p. 93.

ولم يختلف الأمر عن هذا كثيرا في العالم العربي ، فتقابل الألفاظ لا يكاد يذكر إلى جانب تقابل القضايا ، وحتى ابن سينا نفسه لم يعرض له إلا في ”كتاب المقولات“ . ونحاذي هذه المناطق الآخرون ، فيما عدا صاحب ”البصائر النصيرية“ الذي شاء أن يلخص منطق ”الشفاء“ تلخيصا كاملا .^(١) ومن تقابل الألفاظ لم يبق إلا التناقض والتضاد ، ويعبر عنهما عادة بالقاعدتين المشهورتين اللتين كثيرا ما وردتا في مواطن الجدل على ألسنة المتكلمين والفلاسفة والفقهاء ، وهما : ”النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان“ ، و”الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان“ .

*
* *

ويبدو مما تقدم أن المشاكل الرئيسية المتصلة بنظرية المقولات أثرت جميعها في الثقافة الإسلامية ، ألهم إلا مدى الأصالة فيها ، وهل ابتدعها أرسطو ابتداء أم تأثر فيها بمن قبله؟ ولم يشغل مفكرو الإسلام كثيرا بالبحث عن أصول الأفكار وتسلسلها ، ولم يعنوا بالربط التاريخي ، ومعلوماتهم عن سقراط وسابقيه قليلة وغامضة ، ويكادون يقفون عند أفلاطون ، وإن كان تلميذه قد طغى عليه في نظرهم طغيانا كبيرا . وكل ما نحظى به لدى ابن سينا في هذا الشأن هو أن المقولات في عددها وخصائصها وليدة الاستقراء . وإنا لتتفق معه في أن دراسات أرسطو الطبيعية أعانته على تكوين نظرية المقولات ، ولكنه تأثر قطعاً بما ذهب إليه أفلاطون من جمع وتقسيم للعاني والكليات في محاوراته المختلفة ، وخاصة ”بار ميندس“ و”السوفسطائي“ .

(١) السامى ، البصائر النصيرية ، القاهرة ١٨٨٨ ، ص ٣٦ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر اعتداد ابن سينا بالمعلم الأول ، فإن ” مقولاته “
تشهد بنقد جرى وتحرر تام . ولم تقف جرأته عند الشراح الأول ، بل
امتدت إلى أرسطو نفسه . وكثيرا ما شعر بالحيرة والقلق إزاء آراء ونظريات
رددت من قبل ، فرفضها أو حاول أن ينقحها . وباختصار في كتاب
” المقولات “ الذي نقدم له مادة غزيرة ، ونعتقد أنه سيلقى ضوئا جديدا
على الفلسفة الإسلامية عامة وفلسفة ابن سينا خاصة .

*
* *

وقد تولى تحقيق أربعة ممن عاشوا مع ابن سينا ” وكتاب الشفاء “ زمنا
طويلا ، فألفوا أسلوبه ، وتفهموا نصوصه ، وأدركوا دقائقه . وهم الأب
جورج شحاته قنواي ، والأساتذة محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الإهوانى ،
وسعيد زايد ، وكلهم غنى عن التعريف . وقد قضوا فى تحقيقهم سنين عدة ،
وبذلوا جهودا مضيئة . ولئن كان لى شىء أسجله هنا ، فهو أنى شهدت عناءهم ،
ولمست عن قرب مدى حرصهم على تحرى الحقيقة وتخير أسلم الروايات
وأصدقها . وأنا على يقين من أن قراءهم يتبعون دائما انتاجهم وينتظرون
بفارغ الصبر ثمار جهودهم .

يونيه ١٩٥٨

رموز المخطوطات

(٧) ع = عاشر رقم ٢٠٧	(١) ب = بنجيت ٣٣١ خصوصية ،
(٨) عا = على أميرى رقم ١٥٠٤	٣٤١٥ بنجيت بالأزهر
(٩) م = متحف بريطانى رقم ٧٥٠٠	(٢) بنج = بنجيت (هامش)
(١٠) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨	(٣) د = دار الكتب رقم ٨٩٤
(١١) هـ = مكتب هندى رقم ٤٧٥٢	(٤) د ١ = دار الكتب رقم ٢٦٢ ح
(١٢) ى = بنى جامع رقم ٧٧٢	(٥) س = سليمانية (داماد) ٨٢٤
	(٦) سا = داماد رقم ٨٢٢
